

Distr.
GENERAL

S/1999/674
12 June 1999

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ التي يؤكد فيها على أن استقطاع التمويلات من الأموال العراقية المخصصة للاحتياجات الإنسانية العاجلة يمثل إجحافاً بحقوق العراق ويدعو سيادتكم إلى التدخل لوقف استقطاع هذه المبالغ وإعادة النظر بميزانية لجنة الأمم المتحدة للتمويلات.

وسأغدو ممتننا لو عملتم على توزيع رسالتى هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق

لقد بينت في رسالتى إليكم بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الأسباب التي دفعتنا إلى دعوتكم إلى العمل على إيقاف استقطاع مبالغ لأغراض ما يسمى بالتعويضات من أموال العراق المخصصة لشراء بعض وليس كل الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب العراقي لأن النسبة الحالية التي اعتمدها المجلس منذ صدور القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) هي السقف الأعلى للنسبة التي اقتربتموها في تقريركم المرقم أ س ٢٢٥٥٩ والمؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١ والتي وافق عليها المجلس في القرار ٧٠٥ الصادر في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ وخوّل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بتحديد النسبة ضمن هذا السقف بموجب قرار يتخذه مجلس الإدارة وهو قرار لم يتخذ لحد الآن. وبذلك فإن الاستقطاع الحالي يمثل إجحافاً بحقوق العراق خاصة وأن الفقرة ١٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي طلبت من الأمين العام تحديد نسبة الاستقطاع، أوجبت مراعاة احتياجات الشعب العراقي وقدرة العراق على الدفع مع مراعاة خدمة الدين الخارجي واحتياجات الاقتصاد العراقي. وعلى هذا الأساس ليس من المعقول أو المنصف أن يقرر مجلس الأمن استقطاع السقف الأعلى للنسبة منذ اعتماد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات اللاحقة كافة التي صدرت لتجديد صيغة النفط مقابل الغذاء لأن المفروض حسب تصور المجلس أن الصيغة هذه جاءت لتلبية احتياجات الشعب العراقي. وتتضخم الطبيعة الظالمة لهذا الإجراء بشكل صارخ إذا استذكروا بأن المبالغ التي استقطعت ضمن صيغة النفط مقابل الغذاء قد بلغت حتى الآن مبلغ ٣ ٢٦٩ مليون دولار، وتم دفع ٢ ٧١٦,٢ مليون دولار.

كما أن ما يلفت الانتباه في هذا المجال هو تخصيص ما مجموعه ١٢٥,٤ مليون دولار لتفطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات، فضلاً عن أن تدقيق المصروفات الواردة في التقرير يظهر أن هناك مبلغاً ضخماً قدره (٤٣٧,٤) مليون دولار لم يتم التطرق إليه، ولا نعلم ما هو مصيره ومصير الفوائد المترتبة عليه؟

لقد سبق للعراق أن أثار في مناسبات عديدة المصارييف الضخمة لسكرتارية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. ومع تمسك العراق ب موقفه الثابت إزاء كيفية تأسيس اللجنة المذكورة وعدم شرعيتها ومخالفتها قواعدها وعماراتها لقواعد القانون الدولي المستقرة والسياسات الدولية المعهود بها، فإننا لا نجد مناصاً من التأكيد على أن ضخامة المبلغ الوارد في تقريركم المقدم إلى مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة (S/1999/573) في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٩، ناشئة عن المغالاة والإسراف في جميع التخصيصات دون مراعاة لضبط التوسيع في الصرف أو وضع سقف واقعي له في مختلف المجالات، ودون الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق.

إننا نجد أن من المهم بل من الواجب القانوني والأخلاقي أن يراعى في مصروفات لجنة التعويضات أن العراق يتحمل كافة نفقات اللجنة، وأن مبلغ التعويضات لوحده كاف لكي يشتمل كاهل اقتصاد العراق بشكل كبير، إضافة إلى ما يشكله الحصار الذي طال أمهه بدون وجه حق من أعباء مالية جسيمة تحتاج إلى موارد لتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية. ولكن من الغريب والمؤسف أن هذه الحقائق المهمة لم تضعها اللجنة في الاعتبار عند وضع ميزانيتها رغم إنها تتعلق بحياة شعب بأكمله.

نطلب منكم يا صاحب السيادة أن تتدخلوا شخصياً بحكم مسؤولياتكم بموجب الميثاق، لكي تؤخذ هذه الملاحظات بنظر الاعتبار والتوقف عن استقطاع أي مبالغ لما يسمى بالتعويضات، وكذلك لإعادة النظر بميزانية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وإعلامنا أيضاً عن مصير المبلغ الذي أشرنا إليه آنفاً.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -